

غداً الجمعة أول يوم دوام حكومي في تاريخ الإمارات



أبوظبي: عماد الدين خليل

يبدأ موظفو القطاع الحكومي الاتحادي والحكومات المحلية باستثناء الشارقة في الإمارات لأول مرة في تاريخ الدولة مباشرة عملهم، غداً الجمعة، لمدة 4 ساعات ونصف، من الساعة 7.30 صباحاً إلى 12:00 ظهراً، وفقاً لتنفيذ تطبيق النظام الجديد للعمل الأسبوعي الذي أعلنته حكومة الإمارات ودخل حيز التنفيذ مع بداية العام الجديد 2022 ليكون 4 أيام عمل، وذلك من يوم الاثنين إلى الخميس، ونصف يوم عمل في يوم الجمعة، والعطلة الأسبوعية يومي السبت والأحد، يضاف لها الجمعة في الشارقة.

وستبدأ المساجد في الدولة اعتباراً من غد الجمعة توحيد موعد إقامة خطبة وصلاة الجمعة لتكون عند الساعة 1:15 ظهراً طوال العام، وفي الشارقة يبقى موعد خطبة الجمعة والصلاة والإقامة على مواعيدها حسب التقويم الهجري وسيتضمن نظام العمل الجديد إمكانية تطبيق ساعات الدوام المرنة ونظام العمل عن بعد يوم الجمعة في الجهات

الاتحادية، على أن تقر الجهات الاتحادية آليات التنفيذ، بما تقتضيه مصلحة سير العمل في هذه الجهات

وسيعزز نظام العمل الأسبوعي الجديد موقع دولة الإمارات على خارطة الأعمال كمركز اقتصادي عالمي، حيث سيسهم في تعزيز اندماج الاقتصاد الوطني مع مختلف الاقتصادات والأسواق العالمية، ويعزز من موقعها الاستراتيجي المهم والفاعل في الاقتصاد العالمي، خاصةً أن النظام الجديد للعمل الأسبوعي يؤمّن تطابق أيام التبادلات والتعاملات التجارية والاقتصادية والمالية مع الدول التي تعتمد العطلة الأسبوعية يومي السبت والأحد

كما أن اعتماد نظام أيام العمل والعطلة الأسبوعية الجديد سيدعم القطاع المالي، حيث إنه سيعمل على المواءمة مع أيام العمل في البورصات وأسواق المال العالمية، بالإضافة إلى البنوك العالمية، وبالتالي سيعزز النظام الجديد أداء أسواق الأسهم والبنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية للإمارات

ومن المتوقع أن يدعم النظام الجديد للعمل الأسبوعي في دولة الإمارات الارتقاء بالأداء والإنتاجية في العمل الحكومي، وتعزيز تنافسية الدولة وترسيخ مكانتها بين أكثر الدول جاذبية للعمل والحياة في العالم، كما سيرسخ النظام الجديد مرونة العمل الحكومي وقدرته على التأقلم السريع مع أي متغيرات ومستجدات حول العالم، وسيعزز مستويات الأداء والإنتاجية، ويرسخ جودة الحياة في بيئة العمل

وسيساهم النظام الجديد لأيام العمل والعطلة الأسبوعية في دولة الإمارات في تعزيز الترابط الأسري والتلاحم المجتمعي، وتعزيز جودة حياة الموظفين، خاصةً مع تمديد عطلة نهاية الأسبوع لتكون يومين ونصفاً، ما يعمل على تحقيق التوازن بين الحياة الشخصية ومتطلبات العمل، ويعزز الترابط بين الموظفين وأسرهم ويتيح لهم الفرصة للتمتع بعطلة نهاية أسبوع أطول (من ظهر يوم الجمعة وحتى مساء يوم الأحد)، ما ينعكس إيجاباً على العلاقات الأسرية، ويسهم في رفع الإنتاجية والأداء في العمل

وكانت الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية قد تقدمت بمقترح النظام الجديد للعمل الأسبوعي وضمنته بدراسات معيارية على مستوى دول المنطقة ودراسة جدوى شاملة لرصد النتائج المتوقعة على صعيد رفع إنتاجية العمل في القطاع الحكومي، وتنشيط الحراك الاقتصادي في الدولة من خلال زيادة الاستهلاك المحلي إلى جانب تعزيز أواصر العلاقات الأسرية والمجتمعية